

مواطنون يطالبون بإنقاذهم من نصاب كلابة



تلقت صحيفة «الميثاق» العديد من الاتصالات من منطقة كلابة - مدينة تعز.. والتي تشكو من المدعو محمد عبدالعزيز الذي يستعين بخلاص من الأمن في قسم الوحدة للقيام بالنصب والاحتيال خلال بيع الأراضي للمواطنين. وذكر الشاكون أنه قد تم حجز سيارة المذكور في إدارة أمن المحافظة على خلفية قضايا نصب واحتيال وحقوق للأخرين، لم يسدها المذكور غير أنه يتم الإفراج عنه في ظل استمرار تواطؤ عناصر أمنية لممارسة النصب

والاحتيال في عملية بيع الأراضي. وناشد المواطنون مدير أمن محافظة تعز بوقف المذكور والتحقيق في الشكاوى المرفوعة ضده في قضايا نصب في بيع الأراضي.. خصوصا مع المغترين الذين يصطادهم ويقوم مع عصابة وبجمالية عناصر من الأمن بافتعال المشاكل لهم، ودعم آخرين للاداء بمكائهم للأراضي التي اشتروها.. ويستخدم العنف ضد من يعترضون على أعمالهم المجرمة قانونا من سكان كلابة.

تعرض وكيل وزارة الشؤون القانونية لمطاع من موظف متهم بفساد



تعرض وكيل وزارة الشؤون القانونية لاعتداء من قبل أحد الموظفين بالوزارة تم إحالته ضمن آخرين بتهم فساد مالي، وكان الاعتداء في فناء الوزارة، حيث قام الجاني بتوجيه طعنتين بالسلاح الأبيض «الجنيبة» للوكيل إحداهما في اليد والثانية فوق منطقة القلب قبل أن يسكك به موظفون كانوا متواجدين أثناء الحادث.

هذا وقد أوضح الدكتور طارق المجاهد - وكيل الوزارة- في تصريح نقله عنه «المؤتمرت» أن الموظف المعتدي قام مع موظفين آخرين باختلاس مبالغ مالية من المال العام تفوق (١١)

تحقيق



محافظة الحديدة كانت ومازالت صاحبة العطاء الذي يتربع صادرة الإنتاج الزراعي على مستوى الجمهورية. ومع ذات الموقع الأهم الذي تستحوذ عليه المحافظة في الإنتاج الزراعي فإنها لا تبدو كما ينبغي لها ويليق بعطائنا وخيرات أرضها، بل تكاد تأتي ميزة التفوق الداعية للابتهاج مألحة لسان المحافظة وأهلها، بل وبصوت المزارع التهامي المتخرفج. ذلك هو الشجن المبتوئ بهذه المساحة عن أبرز القضايا اللازم أخذها بعين الاعتبار في القطاع الزراعي بالمحافظة..

إنها قضية المشتقات النفطية وفي مقدمتها مادة الديزل التي صارت تثير قلقاً وفتراً للمزارعين الذين يضطرون لسفر مسافات تتجاوز حدود المحافظة.. لا شيء، إلا لعدم توافر الديزل في محطات الوقود التي تشكو من عدم كفاية الحصص التي تحصل عليها من هذه المادة. هل أثر الأمر على المساحات المزروعة وبالتالي الإنتاج الزراعي بالمحافظة.. هل.. هل.. أسئلة قصتنا عددا من الأخوة المزارعين كمنادج للإجابات التي نعرضها عسى أن تجد أذنانا صاغية لهموم المزارعين.

محمد شنيني

أزمة الديزل تنهك مزارعي الحديدة

رئيس فرع الاتحاد الزراعي:

الكمية المخصصة لا تكفي محطات القطاع الزراعي

تراجع مساحة زراعة القطن من 40 ألف معاد إلى 5 آلاف

رئيس تخطيط محلي «التحيتا»: المحطتان الجديتان في المديرية لم يتم تشغيلهما!!

مالك محطة: خفضوا الكمية من (24) ألف لتر أسبوعياً إلى (9) آلاف

مدير مديرية الزهرة: انعكس الأمر سلباً على المساحات الخضراء

مزارع: نواجه صعوبة في الحصول على الوقود

معدا، الأمر الذي يشير الى تراجع مخيف ومفرج في الانتاج الزراعي بالمحافظة ومساحة الأرض.. ليس هذا فحسب بل التأثير على صلاحية الارض الزراعية التي يلتهمها التصحر عاما بعد عام، واستمرار السكوت على هذا الوضع سيكلف بلادنا، وستحتاج كثيرا من النفقات والجهود لتجاوز آثار التصحر الذي أصاب الارض الزراعية. ورغم أهميةهما للمزارعين والصيدانين او لمستخدمي الطرق التي تظل من المحطات العاملة والتي تربط الحديدة شمالاً والخوجة جنوبا.

مادة الديزل لا يمكن القول انها متوافرة بصورة دائمة ولا منقطعة بصورة دائمة إنما بين ذلك يتراوح الوضع، الأمر الذي يتعب المزارعين وخصوصا مزارعي النخيل بالمديرية التي تعد الاولى في الجمهورية، إذ يوجد بها حوالي (٤,٥) مليون نخلة. وتتفاقم أضرار مزارعي النخيل حين يتزامن انقطاع الديزل مع الاحتياج الضروري لري النخيل التي يشهد عامها الزراعي موافيت محددة للري ومهمة في الانتاج ويستحيل تعويض ذلك لو تقدم أو تأخر الري.

الكمية لا تكفي
□ أما الأخ إبراهيم سليمان أهيـف - مسؤول محطة- فيفيد أن محطته كانت تحصل على (٩٠) الف لتر ديـزل أسبوعياً وحالياً (٢٤) الف لتر وأن محطته تحصل على الكمية الأقل، ولا يعلم السبب.. مشيراً إلى أن الديزل لا يكاد يستقر بخزانات محطته حتى يهب المزارعون ويستنفدون الكمية بأسرع وقت، كما



عناء المزارعين
□ أما الأخ عاصم علي فضل رئيس لجنة التخطيط بالمجلس المحلي بمديرية التحيتا فقال: يوجد بالمديرية (٦) محطات عاملة ومحطتان جديدتان على الطريق الساحلي (الحديدية - عدن)، والجديتان لم يتم تشغيلهما حتى اليوم، ولا ندري ما السبب

□ في البداية التقينا الأخ علي يوسف بقش- رئيس فرع الاتحاد التعاوني الزراعي بمحافظة الحديدة- الذي قال: إن أهمية المشتقات النفطية أصبحت تساوي أهمية الماء والغذاء للكانثات الحية.. وبشكل عام فتوافر المشتقات النفطية غاية في الأهمية لتلبية العديد من الاحتياجات الضرورية في القطاع الزراعي خصوصا الديزل، البنزين، الغاز لتشغيل محركات الري والحراثات ومر كبات النقل المتوسط والكبير، إضافة إلى المواد الكهربية ومشاريع مياه الشرب وطواحين الحبوب ومصانع الطوب وغيرها.

ومع الأهمية البالغة للديزل فإنه مصدر القلق نظرا لعدم كفاية الكميات (الحصص) التي تحصل عليها محطات بيع المحروقات من مادة الديزل التي تخدم القطاع الزراعي إذ تبلغ أدنى المستويات وهي لا تأخذ القطاع الزراعي، ولا تساوي ما تحصل عليه أية محطة أخرى تخدم القطاع الصناعي مثلا.

تعد المحطة التي تخدم القطاع الزراعي ذات حظ عظيم إذ حصلت على (١٥٠٠) لتر ديـزل، بينما المحطات التي تخدم غير القطاع الزراعي تحصل الواحدة على (١٠٠٠) ألف لتر يوميا.

مكابد وعناء
عموما صار الفزع والسفر مسافات طويلة طلبا للديزل سمة بارزة في حياة المزارعين في محافظة الحديدة خصوصا المديرية الأكثر في الانتاج الزراعي كمديريتي زيد والتحيتا اللتين يسافر مزارعوها الى المحطات خارج المحافظة مثل حرض بمحافظة حجة شمالا والبرج بمحافظة تعز جنوبا وفرع الصديق بمحافظة بيشراق.

بالطبع المشهد يتحدث عن نفسه، فسيارات النقل الصغير والمتوسط تجوب الأجزاء محملة ببراميل الديزل، الأمر الذي يكبد المزارع الكثير من العناء سواء من السفر أو التعتل عن العمل، أضف إلى ذلك أن المزارع صار يبدو كمهرب للديزل، ولولا الجوانب الانسانية والاخلاقية في اخواننا رجال الأمن في نقاط التفتيش لكان أكثر أعناء.

ويقول بقش: تصل كلفة برميل الديزل إلى (١٥) الف ريال، الأمر الذي أثر سلبا على الإنتاج الزراعي الذي نشير اليه من خلال محصول القطن (مثلا)، إذ تبلغ المساحة المزروعة منه في المحافظة (٥) آلاف معاد في عامنا الزراعي الجاري ٢٠١١/٢٠١٠م، بينما كانت قبل ثلاث أو أربع سنوات تصل إلى (٤٠) ألف

الميثاق



وداعاً.. رياح السموم! أحمد مهدي سالم

تعدونا عند اشتداد الأزمات وتعاطم الخطوب، واقترب أمور التأزيم من الانجراف الى الهاوية السحيقة والسقوط في البئر العميقة، يبرز صوت الحكمة ويظهر منطق الاتزان الذي يمتص شرارات الغضب، ويلهم شتات الجهود، ويحقق المعقول أو المطلوب عاجلا من المطالبات والاصلاحات.. وشيئا فشيئا، تعود الامور الى طبيعتها وتفتكك الغام التخريب وناسف العيوب المسببة للأزمات والخالقة للاحتقانات. والمشهد اليمني المتأزم التي بظلال قائمة على حياة المواطن، والحق به أكبر الضرر في قوت اولاده ومستقبلهم المظلم، استنادا الى الحاضر المحتقن.. وكان الأعداء ينتظرون نشوب الحرب الأهلية، والصدام القاتل أو المميت بين أبناء الوطن وجيشه.. فقدمهم الرئيس بما لم يتوقعوا وظهرت حكمته كأفضل ما تكون عندما استوعب مطالب المعارضة، وجهت التعديلات الدستورية وأعلن لآداء الرئيس للتوريث والتجميد، وفتح السجل الانتخابي، في مبادرة ناضجة داعيا إياهم الى كلمة سواء؛ وأعاد الحرارة الى اسلاك هاتف الحوار المقطوع أو المعطل -لا فرق- بعد أن لاحظ أن القوى المترتبة شرا باليمن تنصب كميناتها، وتقرب الزيت من النار في انتظار لحظة الانفجار.

رجل الحوار أعلى من مفردة الحوار كقيمة إنسانية جميلة (تفلترت) أخطر المشاكل، وأشرس الأزمات، وتجبر خواطر القلوب، وترأب الصدع، وتعيد الطمأنينة المفقودة الى النفوس المضطربة.

قد يكون تجاوب قيادات في المعارضة مع المبادرة الرئاسية الانقاذية - في البداية - ليس عند المستوى المأمول، وتباينت الآراء، لكن معظمها تقرأ بين سطورها، وإن لم تصرخ: التحريج الحار، والاحترام الصادق، والإعجاب الخفي بمهارة الرئيس في إدارة الأزمات. الأنظار الآن تتركز على الرباعية المكلفة بالبدء في الحوار الوطني الجاد، وترك التشنج الحاد الذي يخلق الحساسيات والأحقاد، وتغليب مصلحة الوطن لصنع مائدة في ظل واقع ينشظى من حولنا، وثورات فوضوية، وانفصاحات تحطم وتدمر كل شيء لوكنها مرتبطة بقوى حاكمة وناقمة على الشعوب والأوطان العربية. وحدسنا لا يخيب، فالعقلاء موجودون في السلطة والمعارضة.. يختلفون في طريقة إدارة الحكم لكن لا يختلفون على التوثبات العليا، والمصالح السائدة للوطن، ويستجيبهم للإسراع بإبورة رؤى مشتركة ومتوافقة حول الإصلاحات الفعلية السريعة للتنفيذ، وترك اشتراطات الخواء والتعجيز الذي ليس له أفق ولا سماء. العيون تتربق بلهفة انتفاخ الغمة عن أرضنا، وتوديع السحب السوداء الصافرة دون رجعة، وحوايلنا. لا علينا.. ويجب الاعتراف بأن ما تعيشه هاليامتحان عسير، حتما ستنجح فيه كما نجحنا في سابقاته، وسوف نخرج فاززين، ومتحابين، ومتشابهين الأيدي، حتى نهوي بصفعات قاسية على الوجوه المتأمرأة التي تراقب الموقف من حانات فنادق خمسة نجوم، ولذتهم بانن الله لن توم، فماذا تنتظر إذا كانت الغربان واليوم تتكالب عليك؟! وتستعجل للوقوع في نصير المشؤوم: ولا تترق ولا فرقة بعد اليوم، وما أحد منتصر أو مهزوم، وسيتبقى اليمن الملاذ الآمن، والحضن الرؤوم.. فودعا.. رياح السموم.

قبل الختام

استوقفتني تعليق طريف سمعته من شيخ مسن في حافلة يقول: «الجماعة في مصر تواجهوا ومايفيض ضحايا لأنهم بدون أليات ولا مسدسات لكن بالعلمي، أما في اليمن لوحصل، لا سمح الله، في كل بيت أكثر من قطعة سلاح.. باتقع مجازر فظيعة، ولا تعليق.

آخر الكلام

كل حرفة ككتبتـه كـبان سيافاً وعـربيا يسـبع منه الضياء وقـليل من الكـلام نقي وكثير من الكـلام بغـاء كم اعاني مما كتبت عذاباً ويعاني، في شـرقنا الشرفاء نزار قباني

تعقيب:

تعقد أن العزل من الوظيفة القضائية ليس بالشيء الهين ولا يكون إلا بثبوت مخالفة جسيمة تمس مصالح المواطنين، وإذا كان المواطن يمنع عزل القاضي فيجب أن يعزل باعتباره قرارا مجلس القضاء الأعلى لا تقل قوة عن الأحكام الشرعية. والله الموفق.

خالد محمد الدييس مدير عام العلاقات والإعلام.

عملاً بقبح الرد: هيئة مكافحة الفساد تأسف لعدم التحقق من الأسباب الحقيقية لعدم نشر الأسماء

الهيئة تطمئن الفاسدين بعدم نشر أسماءهم

وصل إلى الصحيفة رد من هيئة مكافحة الفساد وعملاً بقبح الرد ننشر نصه فيما يلي: الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» المحترم تحية طيبة وبعد الموضوع: رد من قبل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد طالعتنا صحيفتكم الموقرة في عددها رقم (١٥٤١) الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠م في صفحتها الأخيرة تحت عنوان «لماذا الخجل من الفاسدين؟» والذي أشرته من خلاله إلى إعلان الهيئة عن بدء التحقيق مع ٧١ شخصاً تورطوا في تزوير وثائق رسمية استخدمت في عمليات تخليص جمركي لإدخال سيارات مستعملة إلى البلد بدون دفع الضرائب المستعملة قانوناً. واعتبار عدم نشر أسماء هؤلاء الأشخاص أو صفاتهم شيئاً ملفتاً ويخالف تساؤلات حول مصدر القضية.. ولماذا الخجل من الفاسدين الخ.. حسب الصحيفة.

وإعمالاً بحق الرب الذي كفله قانون الصحافة والمطبوعات رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠م في مواده (٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣) ووفق ما تضمنه الفصل الرابع من القانون.. فإن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ممثلة بقطاع الإعلام تأسف لعدم التحقق من الأسباب الحقيقية المانعة لنشر أسماء من تقوم الهيئة بالتحقيق معهم خاصة أن يكون المصير بحجم صحيفتكم الموقرة والتي نكن لها كل

الاحترام والتقدير، يفترض بها أن تكون أكثر حرصاً في تعاطيها مع قضايا دون أي اعتبار للنصوص القانونية والآنجرار وراء الإثارة التي لا تراعي القانون ولا تخدم المصلحة العامة.. وقضايا الفساد يفترض أن تتعاظم معها المصداقية وبشيء من المصداقية من خلال استقصاء حقيقي قبل أي نشر بعيداً عن الآراء الشخصية.. كما أن مهام واختصاصات الهيئة حددها القانون بدقة لا يشوبها لبس.

فلقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد والذي يوجهه بتأسيس الهيئة حظر على الهيئة نشر أية معلومات عن قضايا الفساد إلا بعد صدور حكم قضائي بات وفقاً للنصوص الآتية: مادة (١٦)-١) يحظر على العاملين في الهيئة إفشاء أي سر أو معلومة أو بيانات وصلت إلى علمهم بسبب أداءهم مهمتهم أثناء التحري أو التحقيق في جرائم الفساد. ب- تلزم الهيئة بنشر كافة المعلومات والبيانات بشأن جرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات. ولما سبق من نصوص فإن نشر قضايا بأسماء متهمين يعد مخالفة لنص القانون مما يترتب عليه مساءلة قانونية، فالهيئة مهمتها فيما يرد إليها من قضايا القيام بالتحري والتحقيق وجمع كافة الاستدلالات ومن ثم الإحالة إلى النيابة المختصة لاتخاذ إجراءاتها القانونية وليس من حق الهيئة إصدار قرار اتهام كون ذلك من اختصاص الجهات القضائية. وعمل بقبح الرد نرجو نشر هذا الرد وتقبلوا خالص التحايا

محمد أحمد الحيدري المتابعة الإعلامية بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

توضيح من وزارة العدل

عزل القاضي مسألة تأديبية لا تستدعي التشهير

كما تلقت الصحيفة رداً على نفس الموضوع من وزارة العدل فيما يلي نصه: الأخ الزميل/ محمد أنعم رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» المحترم تهديكم الإدارة العامة للعلاقات والإعلام أطيب تحياتها وتتمنى لكم التوفيق في أداء رسالتكم الإعلامية وبعد نتابع باهتمام المواد التحريرية الصحفية التي تنشرها صحيفتكم الموقرة وعلى وجه الخصوص ذات الشأن القضائي والقانوني ونقدر اهتمامكم بتبني قضايا المواطنين بالإشارة إلى ما نشرت صحيفتكم الموقرة في عددها (١٥٤١) وتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠م تحت عنوان «لماذا الخجل من الفاسدين» والمتمضنة لتساؤلاً، لماذا لا يتم الإعلان

عزل القاضي مسألة تأديبية لا تستدعي التشهير